

جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده

م. م. صادق فوزي دباس

كلية الآداب / جامعة الكوفة

مستخلص البحث

لم أورد في هذا البحث استقصاء محاولات إصلاح النحو أو مناقشة ما ورد فيها من آراء ومقترحات إلا بقدر ما يتطلبه البحث ذلك أن موضوع تيسير النحو كان مثار جدل ونقاش منذ أمد بعيد. فطالما سمعنا عن التيسير النحوي وارتباطه بالنحو الكوفي ودعوة ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) لإلغاء العامل والقياس. ولا نجد أثراً للنحو البصري في التيسير النحوي على الرغم من أن نشوء النحو كان بالبصرة وإن نحاة الكوفة قد تتلمذوا على أيدي نحاة البصرة. فحاولنا مناقشة العلماء والدواعي التي أدت إلى التيسير.

فالمعروف لدينا أن علم النحو هو باكورة جهد علماء العربية، وهو أساس علومها، ولا يخفى على أحد أن الغاية الرئيسية لهذا العلم هو صون اللسان العربي من الخطأ في النطق بعد أن أخذ اللحن يشيع في اللسان العربي. فبعد انتشار الإسلام واتصال العرب بغيرهم من الأقوام ظهرت الحاجة إلى صيانة اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) من التصحيف والتحريف واللحن. فاهتدى علماء العربية إلى وضع قواعد لضبط الكلام العربي. وانبرى بعضهم إلى التصدي لحل هذه المشكلة التي جعلت من الدرس النحوي من الصعوبة بمكان لا يستسيغه التلميذ فألفوا كتباً تحمل من البساطة ما يسهل على هؤلاء الدارسين تعلم العربية. ولم تنشأ القواعد مقصورة لذاتها لكنها نشأت بعد أطالة التفكير في الوسائل التي تحافظ على سلامة الكتاب الكريم. فظهر لنا نوعان من التأليف:

١- ما يعرف بالكتب المطولة وهي كتب ذات موضوعات مختلفة.

٢- كتب مختصرة رافقت في ظهورها الكتب المطولة وعتت بإلغاء القياس والعلل والتقليل من الحشو والإطناب.

والداعي إلى تيسير النحو هو الغلو في القياس والتعليل وبروز ظاهرة العامل والمصطلح النحوي عند النحاة واختلاط المادة النحوية وجمعها وارتباك المنهج أدى إلى ظهور نتائج غير صحيحة أضف إلى ذلك أسلوب المادة النحوية وغموضها والحد السماعي والمكاني للغة.

ويعود ارتباط النحو الكوفي بالتيسير النحوي إلى سبب اتساع الرواية والقياس في الدرس الكوفي في حين أن أكثر الإشارات التي اعتمد عليها الكوفيون نجد لها صدى وملاح في الدرس البصري عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) والرضي (ت ٦٨٦هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ) واختلاط النحو بالمنطق ودخول الفلسفة هي التي دفعتهم إلى القول بذلك. بل حتى دعوة ابن مضاء وما رافقها من ضجة بحذف العامل والتأويلات والتقديرية نجد لها ذكراً عند نحاة متقدمين عليه مثل ابن ولاد (ت ٢٣٢هـ) والنحاس (ت ٣٣٨هـ) ووصل الأمر إلى أن الشاعر أبي العلاء المعري قد سخر من أصحاب التعليل والتأويل وأصحاب المنهج الفلسفي بالنحو. هذا ما يخص القدامى أما المحدثون فسوف نتناول أبرز من دعا إلى التيسير ومناقشة آرائهم أمثال دكتور إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وغيرهم.

المقدمة

بعد انتشار الإسلام واتصال العرب بغيرهم من الأقاليم ظهرت الحاجة إلى صيانة اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) من التحريف واللحن والتصحيف، فانبرى بعض العلماء إلى التصدي لحل هذه المشكلة التي جعلت من درس النحو من الصعوبة بمكان لا يستطيعه المتعلم فألفوا كتباً تحمل من البساطة واليسر ما يسهل على متعلمي اللغة العربية الأخذ بها دون تكلف أو تقيد.

ونادى بعضهم بتيسير النحو من خلال إبعاد التأويلات المنطقية والفلسفية وإلغاء العامل والعلة والقياس المنطقي حتى أصبحت هذه الدعوات منهجاً للتأليف وسميت عند النحاة المحدثين بتيسير النحو. غير أن هذه لا يعني أن علماء العربية القدامى لم يكن لهم نصيب في هذا الاتجاه بل إن بعضهم له جهود واضحة في هذا الأمر. ولعل اختلاط النحو بالمنطق أدى إلى الصعوبة والتكلف في وضع قواعد العربية فالنحاة واللغويون اتفقوا في إثبات التأثير الفلسفي في نشأة النحو العربي، وعلى الرغم من أخذ النحاة بالمنطق اليوناني انقسموا فيه قسمين: قسم مزج كلامه بالمنطق كالرمانى (ت ٣٨٤هـ) الذي قال فيه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) (إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنى شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء)^(١). وقسم معتدل في أخذه منه كالسيرافي (ت ٣٦٨هـ) بعد هذا كله بدأت الحاجة إلى التأليف فالقواعد لم تنشأ مقصورة لذاتها لكنها نشأت بعد تمعن وإطالة فكر في الوسائل التي تحافظ على سلامة العربية من الخطأ. فبدأ التأليف في النحو وظهر لنا نوعان من التأليف:

١- ما يعرف بالكتب المطولة وهي كتب ذات موضوعات متنوعة ومختلفة كالكتاب لسبويه (ت ١٨٠هـ) والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ).

٢- كتب مختصرة تسمى كتب المختصرات رافقت في ظهورها الكتب المطولة وكانت الغاية من ظهورها عدم الاعتماد على الكتب المطولة في تعليم الأجيال القواعد وعدم الإفراط في القياس والعلل والتأويل والتقليل من الحشو والتطويل في الكلام. والذي يبدو أن ظهور كتب

المختصرات جاء رد فعل إيجابي لتسهيل التعلم وتخليصه من الالتباس وجعل القواعد العربية أقل صعوبة مما يسهل على التلميذ أمر تعلم القواعد.

وتعد مقدمة خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) رائدة في عملية تيسير النحو ولو بصورة مبسطة، وهي أقدم ما وصل إلينا من المصنفات المختصرة^(٢) ويأتي بعدها (مختصر الكسائي) للكسائي (ت ١٨٩هـ) و(مختصر في النحو) لأبي محمد يحيى بن المبارك المعروف باليزيدي (٢٠٢هـ) و(مختصر نحو المتعلمين) للجرمي (٢٢٥هـ) و(مختصر النحو) لأبي سعدان الضرير (ت ٣٢١هـ) و(المدخل إلى علم النحو) للمفضل بن سلمة (ت ١٨٦هـ) وكتاب (المختصر) لأبي موسى بن محمد الحامض (ت ٣١٧هـ) و(الموجز) لأبن السراج (ت ٣١٦هـ) و(المختصر) لأبن شقير (ت ٣٢٠هـ) و(الجمل) للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) و(التفاحة) لأبن النحاس (ت ٣٣٧هـ) و(الأوليات في النحو) لأبي علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) و(الإيجاز في النحو) للرمانى (ت ٣٨٤هـ) و(الأنموذج) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ثم توالى المختصرات وكان من أشهرها (الأجرومي) لأبن أجروم المغربي (ت ٧٢٣هـ). ولعل خير دليل على بدايات عملية تيسير النحو قول خلف الأحمر: (ولما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وكثرة العلل واغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم والمتبلغ في النحو من المختصر والطرف العربية والمأخذ التي يخف على المبتدى حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فأمنت النظر والفكر في كتاب أولفه واجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم فعملت هذه الأوراق)^(٣). ولا يفوتني القول إن خلف الأحمر دعا بصورة واضحة لا نقاش بها إلى جعل قواعد العربية تحت مفاهيم ميسرة فمثلاً قوله الأدوات يجمع فيه الأدوات التي تؤدي معاني مختلفة، فيضم هذا (أدوات الجر، وأدوات العطف، وأدوات الاستفهام، وأدوات النصب، وأدوات الجزم، وأدوات النفي، أدوات الشرط) وعليه إن جمع هذه الأدوات تحت مصطلح واحد يسهل على المتعلم معرفة معانيها، وما تؤديه من عمل في السياق دون تكلف في معرفة عملها

وكثرة الجدل فيها وفي عملها. والغلو في القياس والتعليل، وبروز ظاهرة العامل والتأويلات الغريبة والتقديرية مما جعل النحاة يتجهون إلى التيسير. والمشكلات هي:-

١- العامل: شكلت فكرة العامل النحوي النسغ الحي الذي غذى جميع الأبواب النحوية في بنية الكلام العربي حتى أصبح العمود الفقري الذي قام عليه التوظيف النحوي للجملة، ومهما ما قيل عن قضية العامل وما دار حولها من شكوك فأنها ترجع إلى كلام الخليل عن العلة والمعلول وبهذا يكون الخليل هو الذي مهد لفكرة العامل ان تكون نظرية بعد ان كثرت العلل واختلفت الآراء بعد ان نفذ علم المنطق والكلام إلى الدرس اللغوي، ومن ثم لمن جاء بعد سيبويه من طبقات نحاة (لم تتفهم منهج أولئك فتناولت العامل تناوولا فلسفياً)^(٦) الأمر الذي خرج بالنحو عن طبيعتها اللغوية البسيطة إلى التشبث بسبل أهل الكلام والمنطق في التعليل. وهي صيغة عقلية فلسفية ابعثت ما تكون عن طبيعة المنهج الوصفي الذي يجب ان يسير فيه النحو. ومهما يكن من أمر فان فكرة العامل كانت سبباً في إثارة جدل طويل بين النحاة حتى صارت المحور الذي تدور حوله جميع قضايا النحو الرئيسية والفرعية، فعندما رأى النحاة ان الكلمة المعربة تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة فقالوا ان الرفع والنصب والجر والجزم اثر، ولا بد من مؤثر كما تنص القاعدة الفلسفية التي تعلموها من المنطق. وسموا هذا الأثر الإعراب، وعرفوه بأنه الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل، والنحاة القدامى متفقون على القول به ومختلفون في جنسه وحقيقته، والمحدثون متفقون مع القدامى عدا الدكتور تمام حسان الذي يرى (الا) عامل وان المصادفة العرفية هي التي جعلت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة.⁽⁷⁾ وهكذا تعقدت فكرة العامل، وصار النحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، وصار لديهم عامل لفظي وآخر معنوي، إلا ان ابن جني حاول ان يجعل من العامل المتكلم الرافع والناصب والجازم والجار. وهو بذلك يؤسس لعملية تيسير النحو بقوله:

والرجوع إليها في أبواب متفرقة من النحو العربي. والقول السائد في ان الكتب المطولة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد (كتب النحو الأولى) قد حفلت بعيوب كثيرة زادت من صعوبة النحو منها ظاهرة الاضطراب. ويقصد بها غياب الخطة الواضحة التي يقوم عليها بناء الكتاب.^(٤) وأعجب من قول بعض المشككين ان كتاب سيبويه ليس هو من تبويب سيبويه وإنما جمع بعض وفاته أضف على ذلك ان الكتاب عبارة عن محاضرات ودروس كان يلقيها سيبويه على تلاميذه، فيتسع عندما يجد الموضوع مبهماً وشائك على تلاميذه، ويختصر عندما يعلم انهم فهموا ما يريد قوله. لهذا جاء كتابه مضطرب الخطى فهو يؤخر أبواباً يجد انها غير واضحة في ذلك الحين ويقدم عليها أبواب ليكون لدى التلاميذ فكرة عامة عن الموضوع الذي يريد تناوله في وقت لاحق. واجد ان الدكتورة خديجة ألدحي قد استعجلت الحكم عليه بقولها: (ان مؤلفه-سيبويه- لا يسير على خطة، لذا نجده يقدم أبواباً من حقها ان تتأخر، ويؤخر أبواباً من حقها ان تتقدم، ويضع فصولاً في غير موضعها، ولا يذكر مسائل الباب الواحد متتابعة، بل يذكر بعضها في موضع وبعضها الآخر في موضع ثان بعد ان يفصل بينهما بأبواب غريبة).^(٥) نعم لو قيل ان هذه الكتب فيها من التطويل وجمود اللغة والتواترها ما يمثل مظهراً من مظاهر الصعوبة لصح قولهم.

المبحث الأول: دواعي التيسير

ان النحو العربي بل علوم العربية جملة نشأت نتيجة لإحساس هز وجدان الغياري منذراً بالخطر الذي داهم لغة القرآن والسنة. وهذا الشعور هو الذي دفعهم إلى التفكير الجاد في إيجاد طريقة تحفظ عليهم لغة دينهم الذي استماتوا في الدفاع عنه ونشره في أصقاع نائية ودانية. فكان النحو -القواعد- علم من نتاج تقدم المجتمع وتطور العقلية العربية. وهنا لا بد من معرفة المشكلات التي أدت إلى صعوبة النحو وظهور أصوات تنادي بتيسير النحو ومن ثم الوقوف على المقترحات التي قيلت في علاجها وهي بصورة عامة مشكلات تتعلق بتأليفه وأسلوبه وجمع مادته وتفسير جواهره والتكهن في معرفة قسم من أصوله

فيعده ابن عصفور (ت ٥١١ هـ) من مواضع الجواز ويعده غيره من مواضع الوجوب. (11)

ب) إضاعة معاني النحو: ان نظرية العامل بهرت النحاة وشغفتهم وصاروا يتبارون في معرفة العامل وتأويله وأحداث إثره، وشغلوا عن معاني الصيغ، وأهملوا الجانب البلاغي، فلم يبحثوا في الجملة وتقييدها وإطلاقها، وطرائق تركيبها وفي دوال تأليفها (12) كأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، وكأحوال التقديم وما يهدف إليه من أغراض، ثم كون المسند فعلاً أو اسماً، ما يعني اسمه كذلك، ثم الذكر والإضمار اللذين يعرضان لأجزاء الجملة، مما يكشف عن أسرار التأليف وعن حركات الكلمات ضمن الجمل وما تتمخض عنه من دلالات... كل ذلك لم يوف حقه في الدرس النحوي وهو منه، ولم يلتفت النحاة إلى صلته بموضوع دراستهم (13) من ذلك قولهم في باب المفعول معه ان مثل (كيف انت وأخوك) يجوز فيه نصب على المفعولية، والرفع على العطف ثم يرون الوجه الثاني أولى، ويضعفون الأول لان الواو لم يسبقها فعل يكون عاملاً في المفعول معه والحقيقة ان لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر تقول كيف انت وأخوك؟ أي كيف انت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت: كيف انت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما، فالعبارتان صحيحتان ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل (14) وفوق هذا وذالك جرت نظرية العامل إلى تحويل الإنشاء إلى خبر أحيانا نحو (أدعو عليا) في (يا علي) وإلى تراكيب لم ترد عن العرب كتقديرهم (سقاك الله سقيا دعائي لك) في (سقاك الله).

ج) - تفريق المتشابه: ان تقسيم الكلام على أساس العامل أدى إلى تفريق المتشابهات في موضوعات متفرقة متباعدة فجمعوا ما كان ينبغي ان يكون متفرقا وفرقوا ما كان ينبغي ان يكون مجموعاً فأدوات النفي مثلا نجد منها (ليس) ونجد (لا) منفردة في باب (لا) النافية للجنس، ونجد (لن) في نواصب الفعل المضارع ونجد (لم) و(لما) و(لا) الناهية في جوازم الفعل المضارع ونجد (لا) في

فإنما محصول الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره (8) وتبعه في هذا القول ابن مضاء كما سوف نرى. ولا بد من الإشارة إلى ان نظرية العامل كانت لها آثار جعلت النحاة يطالبون بالغائها وهي:

أ) - تعدد الآراء في العامل: الإعراب عند النحاة اثر للعامل، والعامل عندهم لفظي ومعنوي وعرفوا اللفظي بأنه ما يكون للسان في نطقه. واللفظي إما ظاهر أو مقدر، وعرفوا المعنوي بأنه ما لا يكون للسان في نطقه حظ، ووضعوا للعاملين (اللفظي والمعنوي) أسسا وقواعد وأسبغوا عليها ألوانا من القوة وصنوا من المزاي تجعلها يتحكمان بغير حق في المتكلم ويفسدان عليه تفكيره ويعوقانه من الأداء. وقد أدى بهم هذا إلى عوامل كثيرة واختلافات متعددة أرهقت النحو وأضاعت هدفه، فالنحاة يختلفون في العامل هل هو اسم أو فعل؟ فالبصريون يعربون زيد في نحو (لولا زيد لأكرمتك) مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره (موجود) والكوفيون يعربونه فاعلا لفعل محذوف تقديره (لو لم يمنعني زيد لأكرمتك) وألكسائي منهم يعربه نائب فاعل، ويقدر (لولا وجد زيد لأكرمتك). (9) ليس هذا فحسب بل اختلفوا في كون العامل لفظيا أو معنويا؟ كاختلافهم في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في نحو (لا تهمل فتفشل) فجمهور البصريين ينصبونه بـ(ان) محذوفة وجوبا، وجمهور الكوفيين بالصرف أو الخلاف، وغيرهم بالفاء نفسها، ويختلفون في كونه موجوداً أم محذوفاً كاختلافهم في جازم الفعل بعد جواب الطلب نحو (ادرس تنجح) وإذا كان العامل محذوفاً فهم يختلفون في نوعه كاختلافهم في متعلق الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو حالاً نحو (زيد في الغرفة). (10) واختلفوا في مقدار المحذوف في نحو (ضربي العبد مسيئاً) فقدره جماعة (يثبت ضربي العبد مسيئاً) وقدره جمهور البصريين (ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئاً) وقدره الاخفش منهم (ضربه العبد ضربه مسيئاً) وقدره جمهور الكوفيين بـ(ضربي العبد مسيئاً حاصل) ويختلفون في جواز المحذوف أو وجوبه نحو (صبراً)

الحروف المهمة وكان الأولى ان تجمع تحت عنوان (النفى) وتدرس خصائصها في أداء الأسلوب، كان يدرس الفرق بين قولنا: (لا طالب في الصف) بالفتح، و(لا طالب في الصف) بالرفع.⁽¹⁵⁾ وخيراً فعل أستاذنا الدكتور عبد الكاظم الياسيري عندما بحث موضوع المصطلح النحوي وارتباطه بتيسير النحو وقد وضع تصوراً لدراسة الموضوعات النحوية على الوجه الآتي:

١- المرفوعات ويدرس فيها موضوعاً المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه.

٢- المنصوبات ويمكن دراستها في قسمين هما:

أ) المنصوب على الخلاف: ويتضمن (المفعول معه، والاستثناء، والحال، والتمييز، والظرف الواقع خبراً، وخبر ليس وأخواتها)

ب) المفعول به وما يشبهه: ويتضمن (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه (التي تسمى شبيه المفعول).

٣- الأدوات: ويدرس في قسمين:

أ) الأدوات العاملة: وتضم (أدوات الجر- على ان تكون الإضافة من ضمنها لأنها على نية تقدير حرف جر- أدوات النصب، وأدوات الجزم- ومنها أدوات الشرط، وأدوات عاملة في الجمل الاسمية (كان وأخواتها، وان وأخواتها).

ب) الأدوات غير العاملة: وتضم (أدوات العطف، وأدوات النفي، وأدوات الاستفهام، وأدوات العرض والتحضيض، وأدوات التنفيس، وأدوات الجواب).

٤- الكنايات: ويدرس فيها (الضمائر باختلاف أنواعها، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة).

٥- الخوالب: ويدرس فيها (أسماء الأفعال، خوالب التعجب، وخوالب المدح والذم، وخالفة النداء) والخالفة يعني بها طائفة من أسماء الأفعال المنقولة عن جار ومجرور أو ظرف مضاف ومضاف إليه مثل (عليك، ودونك).

٦- موضوعات أخرى يدرس فيها ما لم يدخل ضمن الأبواب المتقدمة.⁽¹⁶⁾ وسنقف على هذه التقسيمات عند

كلامنا على جهود النحاة.

(د) - اختصاص الأدوات: قسم النحاة الأدوات على ثلاثة أقسام⁽¹⁷⁾

١- أدوات مختصة بالأفعال .

٢- أدوات مختصة بالأسماء.

٣- أدوات مشتركة تدخل على الأفعال والأسماء.

وعندهم الأداة لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، فالمختص بالأفعال عامل فيها، والمختص بالأسماء يعمل فيها وغير المختص مهمل وغير عامل. ولهذا يعرب جمهور البصريين (زيد) في قولنا: (ان زيد يدرس ينجح) فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه المذكور تقديره: (ان يدرس زيد يدرس ينجح) وهم أنفسهم يقدرون ان الناصبة للفعل بعد لام التعليل في نحو: (جئت لأدرس) لان اللام عندهم مختصة بالأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ولهذا ينبغي- في رأيهم- تقدير ناصب وينبغي تقدير ان لأنها أم الباب وهي أولى بالتقدير من غيرها، وللسبب نفسه ذهب جمهور البصريين.⁽¹⁸⁾ إلى ان الفعل بعد فاء السببية وواو ألمعية منصوب بـ(ان) محذوفة وجوباً، وذهب جمهور الكوفيين⁽¹⁹⁾ إلى انه منصوب بالخلاف أو الصرف لان الفاء والواو عندهم جميعاً لا يعملان لانهما من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال، وما كان هذا ليكون لولا نظرية العامل. وقد عالج الدكتور عبد الكاظم الياسري هذه القضية من خلال إسهام مصطلح الخلاف في تيسير النحو والتوسع في استعماله وإدخال كل ما يصدق عليه هذا المفهوم من موضوعات النحو. وهو ليس بالقول الحديث فهناك إشارة إلى هذا عند الخليل وسيبويه لكن لم يقولوا بالخلاف فالخليل قال: (إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره).⁽²⁰⁾ وهذا ما يصدق عليه مفهوم المخالفة.⁽²¹⁾

لهذا نادى ابن مضاء القرطبي بإلغاء نظرية العامل للتخلص مما يتصل بها من تأويلات وتقديرات كانت السبب في تعقيد الدرس النحوي.

٢- التعليل: العلة في الاصطلاح: تغيير المعلول عما كان عليه⁽²²⁾ وهي ركن من أركان القياس والنحاة كلهم

٩٠

مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية

في القياس والاستعمال⁽²⁸⁾ وكل علم لا بد له من القياس ولكن يؤخذ على النحاة فيه ما يأتي:

(أ) ان النحاة قد غالوا فيه واغرقوا من ذلك قول أبي علي النحوي: (أخطى في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطى في واحدة من القياس)⁽²⁹⁾

(ب) ان قياس الفرع على الأصل والأصل على الفرع والنظير على النظير جائز ومقبول، ولكن قياس الضد على الضد غير جائز ولا مقبول، كقياسهم لا النافية للجنس على ان المؤكدة على الرغم من اختلافها بين النفي والإثبات.⁽³⁰⁾

٣- ان قسمين من أقسام القياس يعارضان اللغة هما مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، فضلاً عن بعد القياس من المادة اللغوية التي سبيلها الاستقرار لما هو جارٍ على السنة الناس من نثر وشعر لما اثر على الاقدمين من نصوص ولما ورد في كتاب الله وحديث الرسول(ص).⁽³¹⁾

٤- أسلوب المادة النحوية: الأسلوب هو الطريقة التي يعرض فيها الكاتب أفكاره فمنه الواضح ومنه ما يدخله الغموض، ومنه العلمي ومنه الأدبي، ومنه المؤثر البليغ ومنه محير مؤثر ولا بليغ، والكتاب متفاوتون فيه، قسم يوصف بسهولة أسلوبه وآخر يوصف بصعوبته وآخر متأرجح بين هذا وذاك⁽³²⁾ وقد ذكر الدارسون ان هناك منهجين في دراسة اللغة والنحو فالكوفيون يريدون إدخال كلام العرب في دراسة النحو، أما البصريون فيرون ان الفصيح هو الذي يدخل فقط.⁽³³⁾ وهذا المبدأ العام ينطبق على أسلوب التأليف في النحو ففيه الواضح المعلوم وفيه ما كثر التواؤه وتعقيده وهو الأعم الغالب في كتب النحو. وان لغتها مزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية وألفاظها مرددة وجملها معادة مبتذلة وأساليبها موجزة ومختصرة تصل إلى حد الألباز أحياناً أو فضفاضة طويلة، ملتوية قال الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): (قلت لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) انت اعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها وما بالناس نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما لك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال:

يغلون، وأول نحوي اقترن اسمه بالتعليل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي ذكره ابن سلام الجمحي (ت ٢٥٣هـ) بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل⁽²³⁾ والفراهيدي (ت ١٧٥هـ) استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه احد، حتى لفتت كثرة علله النحاة فسأل بعضهم عنها أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: ان العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي انه علة لما علت منه⁽²⁴⁾ فالعلة في بدايتها كانت حسية لان النحاة يحيلون على الحس في معرفتها، ويحتجون بنقل الحال أو خفتها على النفس، كقولهم قد نصب هذا للخفة ونصب ذلك لأنه قبيح ان يرفع أو لأنه ليس من الاسم الأول ولا هو هو، ولكن النحاة بعد ذلك أسرفوا فيها كل الإسراف وبحثوا في علة العلة، حتى قال بعضهم بتوقيفها⁽²⁵⁾ وقسموها أقساماً منها التعليمية والقياسية والجدلية. وهي تقابل العلل الأول، والثواني، والثالث - عند ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) - في حين ذهب الدينوري (ت ٤١٥هـ) إلى ابعده من ذلك في كتابه ثمار الصناعة وعدها أربعة وعشرين قسماً. والحقيقة التي لا غبار عليها ان العلل التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب. هي من تيسير النحو فهي ترمي إلى تعليم الدارسين دون التباس وإبهام. كقولنا: ان زيدا قائم، فان قيل لماذا نصبتم زيدا؟ قلنا لهم الأداة (ان) تنصب الاسم وترفع الخبر. إما بقية العلل (القياسية والجدلية) فهي ليست من النحو ولا تساعد على فهم أسلوب النحو أو كتابة شعر أو نثر.

٣- الغلو في القياس: القياس في اللغة بمعنى التقدير⁽²⁶⁾ وفي الاصطلاح: هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع⁽²⁷⁾ وله أقسام وهي: (حمل فرع على اصل، حمل اصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد) وله أركان أربعة هي: (المقيس عليه، المقيس، العلة، الحكم) في حين قسم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) المادة اللغوية على: (مطرده في القياس والاستعمال، مطردة في القياس شاذ في الاستعمال، مطردة في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ

إلى كثرة الجوازات والتأويلات والتقديرات.

د- ان عدم نسبة ما جمعه إلى قبائله أضاع علينا فرصة معرفة النحو الخاص لكل قبيلة، وكان عليهم ان يضعوا لكل قبيلة خصائص للنحو ولللهجة ثم يضعوا نحواً عاماً مشتركاً للغة العربية مبنياً على لغة التنزيل.

هـ- ان عدم أحاطتهم باللغة العربية وعدم جمعها بصورة كاملة أدى إلى نقص في الجمع إذ نجد - أحياناً - الجمع ولا نجد مفرده مثل (فلك) ونجد المصدر ولا نجد فعله نحو (ويح، ويب، ويس).

و- الأمور الافتراضية: تناول النحاة أموراً لا علاقة لها بالنحو ولا فائدة فهي لا تفيد نظاماً ولا تعصم لساناً ولا تمنع خطأ.⁽³⁷⁾ وذلك كثير في كتب النحو ومنه على سبيل المثال لا الحصر (الأخبار بالذي والألف واللام) الذي قال فيه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه، كما وضعوا باب التمرين في الصرف لذلك، فإذا قيل لك اخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل (الذي) خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمور ليس كذلك بل المجمعول خبراً هو ذلك الاسم والمخبر عنه إنما هو الذي. والمقصود انه إذا قيل ذلك فجيء بالذي واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم فوسطها بين الذي وخبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة الذي واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرته خبراً فإذا قيل لك اخبر عن زيد من قولك (ضربت زيداً) تقول الذي ضربته زيد فالذي مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذي والهاء في ضربته خلف عن زيد الذي جعلته خبراً وهي عائدة على الذي. والملاحظ من هذا النص كثرة الافتراض المبنى على أمر يجول داخل المتكلم دون معرفة سبب محدد لهذا التكلف في الكلام والتقدير المبالغ فيه. وعندما نتقدم مع الزمن نجد ان المنطق أصبح هو المسؤول عن كثير من الاقيسة والأمور الافتراضية والتقسيمات كتقسيم اللفظ إلى اسم وفعل وحرف وتقسيمه على منقول ومرتل، وتقسيم المركب على تام وناقص، وتقسيم التصديق على يقين وظن. وعلى الرغم من وجود الأثر المنطقي في كتب النحاة الأوائل وتفاوتت حظوظهم

أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم الي فيها... وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذا كنت إلى التكبس ذهبت).⁽³⁴⁾ ولعل صعوبة الدرس النحوي عموماً تعود إلى: الكتب النحوية، ومناهج النحاة، وطبيعة القواعد النحوية.⁽³⁵⁾

و- المنهج والجمع: المعتمد في التأليف وما يرافقه من الخطأ وما يترتب عليه من نتائج فالنحاة قد اعتمدوا في بداية وضعهم النحو على القبائل المتوغلة في الصحراء البعيدة عن الحاضرة. فقد ذكر الرواة أنها ست قبائل هي (قيس، تميم، أسد، هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)⁽³⁶⁾ فالمنهج لدى النحاة كانت في بدايتها وصفية تقوم على الجمع والاستقراء ويبدو هذا واضحاً عند الرعيل الأول أمثال أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) والخليل (ت ١٧٥هـ) وغيرهم. ومما زاد في تعقيد الدرس النحوي تلك التحديدات المكانية والزمانية لسماع اللغة مما جعلهم يهتمون جانباً مهماً من جوانب الدرس الوصفي. إذ قصروا السماع على عدد من القبائل. ولما تقدم الزمن وصار للنحو مدارس مختلفة وآراء متباينة بدا قسم منهم يحتج حتى بلهجات القبائل القريبة من المدن كأشياخ مدينة (قطر بل) التي قيل ان الكسائي اخذ عنهم، ومنذ بدايات عملهم في الجمع من القرن الأول الهجري وحتى نهاية القرن الرابع الهجري لم يستطيعوا الإحاطة بكلام العرب كله فضاع منه الشيء الكثير. ولا بد من الإشارة إلى المضار التي تولدت نتيجة ذلك ومنها:

أ- إخضاع كلام العرب إلى قواعد القبائل الست مما اضطرهم إلى كثرة التقدير والتأويل.

ب- ان قواعدهم تناقضت عندما بدؤوا بالاستشهاد بكلام القبائل المجاورة للمدن، وحاولوا جاهدين إزالة التناقض بين قواعد القبائل الست وبقية القبائل مما اضطرهم إلى اللجوء للتقدير.

ج- ان عدم تفريقهم بين قواعد الشعر والنثر - أيضاً - أدى

يسير توضيح التيسير عند نحاة البصرة. والدارسين ذهبوا بارتباط النحو الكوفي بالتيسير لما نظروا من اتساع الرواية والقياس في المذهب الكوفي على أن أكثر الإشارات التي اعتمد عليها الكوفيون نجد لها صدى وملاحم في الدرس البصري عند سيبويه وابن جني وقطرب. بل حتى دعوة ابن مضاء وما رافقتها من ضجة بحذف العامل والتأويلات والتقدير والغاء العلل الثواني والثالث والقياس المنطقي نجد لها ذكرا عند نحاة متقدمين عليه في الفترة الزمنية مثل ابن ولاد (ت ٢٣٢هـ) الذي حمل على فكرة تحكيم القياس في النحو وإن سبيل النحويين هو أتباع كلام العرب. والنحاس (ت ٣٣٨هـ) الذي تجنب التعليل والتأويل والتقدير والأبواب غير العلمية في كتابه التفاحة. بل وصل الأمر بأن يسخر شاعرنا أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) من أصحاب التعليل والتأويل وأصحاب المنهج الفلسفي في النحو.^(٤٠) وحتى ابن جني ذهب إلى القول بأن المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجزم، وتبعه ابن مضاء. يقول ابن جني: (فإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره).^(٤١) وخير دليل على ذلك أن ابن جني يقرر أن من يحدث حركات الإعراب هو المتكلم لا ما يتقدمها من عوامل. ونجد الرضي قد تابع ابن جني فيما ذهب إليه، يقول: (فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلمتها، فلماذا سميت الآلات عوامل).^(٤٢) إذ ليس هناك عامل يعمل إنما هو آلة تنقل فعل المتكلم، ولا يصح أن ينسب إليه عمل المتكلم. أما ما يخص قواعد النحو فإن أهم ما يمثلها ظاهرة الإعراب التي جهد أصحاب التيسير أنفسهم في تفسيرها، وحاولوا أن يضعوا الحلول لظهور علامات الإعراب المختلفة على الأسماء والأفعال بدلا عن نظرية العامل والعمل التي كان النحاة القدامى يرجعونها إليه. فهم طالبوا بإلغاء العامل إضافة إلى العلامة الإعرابية، وهذا شيء ليس جديد وغير مرتبط بالنحو الكوفي فأكثر الظن أن دوافع سيبويه إلى القول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحثة ترجع أول ما ترجع إلى محاولته تأسيس

فيه. ووجدت أن سيبويه في تقسيمه للكلام لا يسمى الحرف أداة كما فعل المناطقة وهذا أن دل على شيء إنما يدل على توجيهات شتى في تعليل الظواهر النحوية وبيان استخدامها فسيبويه (كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها، من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات، إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد، فيكون لها في النحو اثر، وفي تفكير النحويين عمل، على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور)⁽³⁸⁾ فعصر سيبويه وإن شهد ظهور المدارس الكلامية وعلم الكلام الذي تأثر في ظهوره بالفلسفة اليونانية إلا أن الدراسة النحوية فيه، وإن نالها شيء من التأثر بالفلسفة الكلامية كانت صبغتها الغالبة لغوية ولم تتجرد للفلسفة لتطغى عليها إلا بعد وقت⁽³⁹⁾ فتأثر سيبويه بالفلسفة والمنطق لم يكن من القوة بحيث يكون له السلطة على تفكيره.

٧- التكهن في معرفة أصول قسم من الألفاظ: اللغة العربية واحدة من اللغات التي أطلق عليها اسم اللغات الجزرية التي تضم الاكديّة والآشورية والبابلية والآرامية والكنعانية والفينيقية واليمنية القديمة والحبشية. ولا بد لدارس اللغة العربية من إلمام في الأقل بمعرفة لغة أخرى من أخواتها وبغيرها تعد المعرفة غير كاملة وناقصة. وواضعوا النحو لم تنتهياً لهم معرفة ذلك ليتمكنوا من الموازنة ورد الألفاظ إلى أصولها وسبر كنهها والإطلاع على حقيقتها ولهذا السبب وطول عمر اللغة الذي محا أصول كثير من تراكيب الألفاظ ذهبوا إلى التكهن في معرفة الأصول واختلفوا فيها وأثقلوا الدراسة النحوية بأمور افتراضية لا سند لها ولا أساس ولا طائل منها، كاختلافهم في أصل (ليس، ولات، ولن، وإن، ولكن، وألا، واللهم،... وغيرها).

المبحث الثاني

التيسير النحوي عند البصريين والمحدثين

ارتبط التيسير النحوي بعلماء الكوفة وبدعوة ابن مضاء القرطبي على الرغم من نشوء النحو بالبصرة وتلمذة نحاة الكوفة على أيدي نحاة البصرة لهذا حاولنا ولو بشيء

ونظرياً توحد الظاهرة الإعرابية في الأسماء والأفعال، فتجعلهما يخضعان للظاهرة الإعرابية نفسها.^(٤٣) وهذا هو التيسير بعينه. فالزجاجي يقول (ان الأسماء لما كانت تتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتهأ أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم... وتكون الحركات دالة على المعاني).^(٤٤) والحقيقة التي لا يمكن ان ننكرها ان الحركات كانت موجودة في العربية قبل ان يوضع النحو وأي خروج على كلام العرب في حركة ما كانوا يعدونه لحنًا، والحن عند العرب أشبه بوصمة عار تلحق من يخطيء.^(٤٥) وخرج قطرب محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ) ونادى بشيء من التيسير كما يتضح من خلال روايته ان الحركات الإعرابية ناتجة عن علاقتها بغيرها من الحركات والسكون، ووظيفتها هي تسهيل النطق عند وصل الكلام، والكلام العربي في رأيه لم يعرب للدلالة على المعاني. وهذا الرأي هو رأي الخليل الذي ذكره سيبويه عنه قال: (وزعم الخليل ان الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف، ليوصل إلى المتكلم به)^(٤٦) فرأي قطرب هو تفسير لما جاء به الخليل الا انه ذهب ابعده في نفي أهمية الحركة الإعرابية التي هي في عرف الجمهور دالة المعنى. ولم تجد هذه الدعوى صدى في عصر قطرب أو بعده الا ان الدكتور إبراهيم أنيس تبني هذا الرأي وذهب إلى ان حركات الإعراب ليست عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل في رأيه ان الأصل في كل كلمة هي سكون آخرها وسواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب.^(٤٧) فالحركة في رأيه (لا تعدوا ان تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)^(٤٨) فهو لم يخالف قطرب في إنكار أهمية الحركة في العربية فهي في رأيه محصورة في الأثر الصوتي الناتج عن وصل الألفاظ إثناء عملية النطق. إما إبراهيم مصطفى فيرى ان علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة وليست كما زعم النحاة أثراً يجلبه العامل^(٤٩)

والظاهر من كلامه ان النحاة لم يهتدوا إلى تفسير ظاهرة الإعراب وظهور الحركات المختلفة على الأسماء والأفعال فنسبوا ذلك إلى العوامل وجعلوها ظاهرة ومقدرة، في حين ان دلالة الحركة على معنى معين هي التي تحدد حركة الاسم، إذ ان استعمال اللفظ في معنى معين هو الذي يجعله مرفوعاً أو منصوباً ولا اثر لعامل ظاهر أو مقدر وبهذا يمكن ان يحذف العامل وتيسر القواعد العربية. من هنا انطلق إبراهيم مصطفى لتفسير ظاهرة وجود الضمة والكسرة على الأسماء، أما الفتحة فانه تخلى معها عن مبدأ المعاني الذي اقره وجعلها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. فالحركات عنده علامات وظيفية وهي ليست من عمل عامل لأنه دعا إلى استئصال نظرية العامل من جذورها. والحركات الإعرابية عنده حركتان في النحو العربي تدلان على معنى، الأولى: هي الضمة، وعنده هي علم الإسناد والأخرى الكسرة وهي علم الإضافة^(٥٠)، وأما الفتحة فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب التي يحبون ان يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامة.^(٥١) ولتناقش المسألة فإبراهيم مصطفى لم يأتي بجديد في تفسير العلامة النحوية إذ ان من المعروف ان العرب يكثر في كلامها الخفيف ويقل فيه الثقيل؛ لذلك كانت الفتحة كثيرة في كلامهم، والنحاة لم يصطلحوا على وضع الفتحة للمنصوب اعتباطاً. لان المنصوب كثير في كلامهم لذا كانت اخف الحركات دليلاً عليه. وأما ما تحدث عنه من قضية الإسناد وان من حقه الرفع لأنه في موقع المسند والمسند إليه. لذا نجده يخرج عن هذا المبدأ أبواب مثل (اسم إن) الذي كان في موقع الإسناد وجاء منصوباً، والمنادى الذي ليس فيه إسناد وجاء مرفوعاً.^(٥٢) وفكرة الإسناد ليست جديدة في النحو فالمنادى القديم تروي عن هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ) بأنه يرى الفاعل مرفوعاً بالإسناد.^(٥٣) وقد أكد الدكتور مهدي المخزومي ذلك بقوله: (والعامل فيه-يعني الفاعل- عند هشام بن معاوية هو الإسناد لا الفعل، وهو فيما أظن احد العوامل التي استند إليها إبراهيم مصطفى في مقالته بان الرفع علم

الإسناد).^(٥٤) وتكون فكرة الإسناد التي وردت في إحياء النحو والتيسير لها جذور في الموروث النحوي القديم. ولا بد من الوقوف على دعوة ابن مضاء التي دعا فيها إلى تيسير النحو وتخليصه مما علق به من آثار الفلسفة والمنطق فأنها تحتل موقع الصدارة بين محاولات إصلاح النحو كما يراها بعض الباحثين (كانت عملاً مقصوداً فيه من الأصالة والتكامل والموضوعية ما يؤهله ليتبوأ مكان الصدارة في قائمة محاولات إصلاح النحو قبل العصر الحديث).^(٥٥) يقول ابن مضاء: (قصدي في هذا ان احذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ منه، فمن ذلك ادعائهم ان النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي، وان الرفع فيها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي) ويقول: (أما العوامل النحوية فم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل ذلك بإرادة ولا بطبع.... ولا فاعل الا الله عند أهل الحق وفعل الإنسان وسائر الحيوان، فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل)(٥٦) فابن مضاء ينكر وجود العامل أياً كان نوعه. والعامل الوحيد عنده هو الله سبحانه وتعالى. إذن دعوته قامت أساساً على إلغاء نظرية العامل فضلاً عن إلغاء العلة والاقيسة، رافضاً كل ما جاء به نحاة المشرق. والحق انه لم ينكر وجود العامل مطلقاً بل جعل العامل هو الله، وأما الحركات فهي من عمل المتكلم، والملاحظ انه يتردد بين كون العامل هو الله وبين المتكلم. ولعله اخذ مذهبه هذا من ابن جني(ت٣٩٢هـ) الذي يذهب تارة إلى ان العامل هو المتكلم وتارة نجده يقول بالعامل اللفظي والمعنوي. ولم يستقر ابن جني على رأي وكذلك فعل ابن مضاء من بعده والحق أنهما متشابهان بدافع كل منهما فيما ذهب إليه (فمذهب ابن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال وان الإنسان هو الذي يوجد لها وان له إرادة واختياراً فيما يصدر عنه من الأفعال بخلاف الذين يذهبون إلى ان الأشياء تتفاعل ويؤثر بعضها في بعض)^(٥٧) وابن مضاء بمذهبه الظاهري الذي يرفض الاقيسة والتعليقات والتأويلات والتقديرية.^(٥٨) وقد أشار الدكتور احمد مكي الأنصاري إلى تأثر ابن مضاء بالنحو

الكوفي وبخاصة آراء الفراء النحوية.^(٥٩) ولقد أشار جماعة من المحدثين إلى أهمية النظر إلى المذهب الكوفي والإفادة من آراء العلماء الكوفيين وشيوخهم في كل المحاولات التي تجري لتيسير الدرس النحوي، فالدكتور مصطفى جواد دعا إلى اعتماد المذهب الكوفي في تيسير العربية والدرس النحوي واللغوي.^(٦٠) ودعا في بحث له نشر في مجلة المعلم الجديد إلى اعتماد المذهب الكوفي في تيسير العربية^(٦١) وأشار الدكتور عبد الحميد حسن إلى اثر المنهج الكوفي في تيسير النحو في بحث له بعنوان (المذهب الكوفي في النحو واللغة وآثره في التطوير والتيسير) ذكر فيه طائفة من آراء الكوفيين التي رأى إنها تسهم في تيسير النحو وتطويره^(٦٢) أما الدكتور مهدي المخزومي صاحب راية التيسير في العراق كان من اشد المتحمسين لهذه المسألة وقد ذكرها في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) قال: (كان حرباً بهذه المحاولات ان تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري وان تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو وتيسيره ولكن لم يكن من بين أصحاب هذه المحاولات قديماً وحديثاً من التفت إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين)^(٦٣) وهذه إشارة إلى ان النحو به تيسير وقد أشار في بحث آخر إلى ان محاولات التيسير تضل ناقصة ما لم تعتمد آراء الكوفيين فهو يرى أن كثيراً من آرائهم يمكن ان تدخل ميدان التيسير قبل ابن مضاء. وغيره ممن دعوا إلى تيسير النحو وتجديده، والحق ان أصحاب محاولات التيسير والإصلاح منذ ابن مضاء باعتباره أول من دعا إلى الإصلاح وانتهاه بالمحدثين قد أفادوا من النحو العربي بمنهجه البصري والكوفي الا إنهم استفادوا من النحو الكوفي بصورة كبيرة سواء أشاروا له أم لم يشيروا وقد جمع الدكتور عفيف دمشقية طائفة من آراء الكوفيين رأى إنها تمثل تجديده في الدرس النحوي.^(٦٤) وقد رأى الدكتور احمد عبد الستار الجوارى في فكرة العامل تكلفاً يضر بفهم النحو لذلك دعا إلى التخفيف من الاعتماد عليه في تفسير العلاقات النحوية بين مواد الجملة الواحدة وهو لا يرفضها رفضاً قاطعاً كما فعل

النقاش في أمر هذا العامل الذي اتعب النحاة ، ويضع حداً لجدال دام طويلاً، يقول الأستاذ عباس حسن: (ولا يعني من العامل ان يكون هو المتكلم أو هو المعنوي أو هو اللفظ ظاهراً أو مقدراً أو محذوفاً، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الأنصاف وحب التيسير، ان نميل إلى جانب العامل بنوعيه، المعنوي واللفظي ونصرف عن العامل (بمعنى المتكلم) ذلك ان العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها ان يرى العامل ان كان حسيًا، ويدركه ان كان معنويًا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة).^(٧٠) وعندما حقق الدكتور شوقي ضيف كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، قدم له بمدخل طويل ذكر فيه مقترحاته التي بنيت على ما ورد في الكتاب لإصلاح النحو وتجديده، ثم جمع هذه المقترحات وأضاف إليها أشياء أخرى، وأصدرها في كتاب تجديد النحو دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل وإعادة تنظيم الأبواب النحوية^(٧١) ففي حديثه عن النواسخ رأى إنها يجب ان تسحب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية وتكون أفعالاً تامة والمنصوب بها حالاً^(٧٢) وهذا القول ينسب إلى الكوفيين في إعراب المنصوب بعد كان وأخواتها حالاً.^(٧٣) وكذلك في ظن وأخواتها يعرب الثاني بعدها حالاً أو يبقى على المفعولية^(٧٤) وقد تبدو محاولات الدكتور احمد الجوارى أكثر شمولاً واتساعاً من إبراهيم مصطفى الذي فتح له باب التيسير.^(٧٥) إذ شملت الأسماء والأفعال والحروف. وقد أشار الدكتور عبد الكاظم الياسري إلى ان الجوارى قد أفاد من المصطلح الكوفي في عملية التيسير وأفاد من قولهم بان الرفع علامة الإسناد، وكذلك في نصب المستثنى والمفعول معه^(٧٦) وكان للسيد جمال الدين جهود في تجديد النحو من خلال مناقشته تقسيمات القدامى والمحدثين للكلام العربي، ففي كتاب سيبويه نجد الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى^(٧٧) وظل هذا التقسيم سائداً في الدرس النحوي. وعد تمام حسان أقسام الكلام أربعة هي (الاسم والفعل والحرف والخالفة) ونسب الخالفة إلى ابن صاعد الاندلسي. ولم يكن مصيباً كما يرى الدكتور عبد الكاظم الياسري لان الخالفة

ابن مضاء وإبراهيم مصطفى بل يقر بوجود عامل، الا انه يفسر وجوده تفسيراً لغويًا معقولاً على الرغم من انه لا يقر بما يسميه النحاة عاملاً لفظياً أو معنوياً؛ لان العامل عنده واحد وهو في حقيقته (ليس الا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يولف وتركب أجزاءه، فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه من المعنى وموقعه من التركيب).^(٦٥) فهو عنده معنى يقوم في النفس عند إنشاء الكلام فيحكم على اللفظ بان يؤدي المعنى.^(٦٦) نستدل مما ذهب إليه الدكتور الجوارى انه يقول بالعامل وهو عنده المعنى الذي يعمل في الألفاظ فيحكم عليها بما يدل على المعنى المراد وهو الحركة. وكأني به عاد إلى ما كان عليه النحاة فاستبدل اسم (العامل) بـ(المعنى) والأثر الإعرابي الظاهر هو اثر المعنى عنده أي (العامل). ويلتقي معه في الرأي الدكتور تمام حسان واختلف معه في استخدامه عبارات أكثر حداثة مستمدة من علم اللغة الحديث في دراسة الأسلوب والسياق والعلاقات البنوية وغيرها، فهو يقرر بأننا يمكن ان نفسر العامل على انه العلاقات السياقية داخل النص، وقد استمد رأيه هذا على أساس من فكرة (النظم) التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) فوجد الدكتور تمام حسان فيها حلاً لـ(مشكلة) العامل انطلاقاً من فكرة التعليق التي ابتدئها الجرجاني. الذي يقول: (واعلم انك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك: ان لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك.... وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا ان لا محصول لها غير ان تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر...)^(٦٧) فالدكتور تمام حسان يرى ان هذه العلاقات السياقية هي قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي أي الباب الخاص كالفاعلية مثلاً، فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل.^(٦٨) فصارت فكرة العامل عنده وعند بعض المحدثين منهم، تفسيراً للعلاقات الذهنية السياقية داخل البناء اللغوي.^(٦٩) وربما يكون لنا في رأي الأستاذ عباس حسن، ما يحسم

المصدر لا المصدر ولا الفعل على ان اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية بوضع واحد لمادته وصيغته ومن الناحية المعنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذج)^(٨٢) وهذان اللفظ والمعنى هما المادة السارية في المشتقات، وتبنى السيد جمال الدين القول بان المادة اللغوية هي اصل الاشتقاق وكشف ان المحدثين قد اخذوا هذا القول ولم يشيروا إلى مصدره.^(٨٣) فضلا عما تقدم فهناك محاولات أخرى لتيسير النحو دعا فيها أصحابها إلى تبسيط القواعد وعدم التكلف والتصنع، من أمثال الدكتور محمد كامل حسين الذي أشار إلى ان الفعل هو اصل المشتقات في العربية وكذلك إعراب المنصوب في باب (كان وأخواتها) حالاً.^(٨٤) وقدم محمد علي الكردي مقترحات لتيسير النحو رأى فيها ما يأتي:

أ- ان تعرب الأسماء الستة بالحركات لا بالحروف.
ب- ان يعرب المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما بالحركات المقدره.

ج- ان يستغنى عن تابع يسمى عطف البيان.^(٨٥)
وقد ذكر الأستاذ عبد الكاظم الياسري مصطلح الترجمة للدلالة على عطف البيان والبدل والتوكيد، فيكون باب التوابع مؤلفاً من موضوعين هما (النعته والترجمة) بدلاً من خمسة موضوعات هي (النعته والتوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النسق).^(٨٦) وذكر عبد المتعال الصعيدي ان الحروف لها موقع إعرابي، وذهب إلى إعراب فعل الأمر.^(٨٧) واستطاع الدكتور عبد الكاظم الياسري ان يسهم في عملية التيسير من خلال توظيف المصطلح في عمليات التيسير لتقليل أبواب النحو.^(٨٨)

الخاتمة

في نهاية المطاف لا بد ان نستعرض أهم الأسباب والنتائج التي دعت النحاة إلى تيسير النحو وتجديده فحين استقر الدرس النحوي، وضع العلماء قواعد اللغة والنحو، وقد وضع لأسباب كان من أهمها السبب الديني وهو الخوف من انتشار اللحن في القراءة القرآنية الذي يقود إلى الخطأ. ولصعوبة المادة النحوية على الوافدين إلى العربية والمتعلمين، ظهر من ينادي بتبسيط القواعد

تمثل مصطلحا مثل غيره من المصطلحات. وذكر ان مصطلح الخالفة يطلق على أسماء الأفعال واستعمل من قبل الفراء في كتابه معاني القرآن^(٧٨) بل ان هذه التقسيمات لم ترض طائفة من المحدثين وقسموها تقسيماً رباعياً بان جعلوا الأسماء المبهمة (الضمانر، الموصولات، الإشارات) قسماً رابعاً يضاف إلى الأقسام الثلاثة.^(٧٩) وأوصلها الدكتور تمام حسان وفاضل الساقى إلى سبعة أقسام بإضافة (الصفة، والخالفة، والظرف) إلى الأقسام السابقة.^(٨٠) والذي يهمنا هنا المقترح الذي قدمه السيد جمال الدين لتقسيم الكلام ورأى ان أفضل تقسيم للكلام ان يكون على خمسة أقسام هي (الاسم، الفعل، الصفة، الأداة، الكناية) وهذا التقسيم يقوم على أربعة أسس هي:

١- الدلالة، فاللفظ إما ان يدل على معنى مستقل بالإدراك أو غير مستقل.

٢- الوظيفة، ويقصد بها المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة ضمن الجملة فهي إما ان تكون عنصراً رابطاً أي أداة نسبة أو عنصراً مرتبطاً.

٣- الصيغة، ويقصد بها الصيغ الاشتقاقية المندمجة بمادة الكلمة، فهي إما ان تدل على معنى بسيط مستقل بالإدراك أو على معنى مركب من المستقل وغير المستقل.

٤- التركيب المراد به ان المعنى المركب من معنى المادة ومعنى الصيغة إما ان يكون تركيبه تحليلياً أو اسنادياً.

وحاول بعد ذكره هذه الأسس توضيحها من خلال مثال ضربه هو (نجح طلابنا الذين امتحنوا الا خالداً) ويحلل مكونات هذا المثال (نجح- طلاب- نا- الذين- امتحن- واو الجماعة- الا- خالدا) ويوضح في التحليل ما ذكره في الأسس المتقدمة للتقسيم.^(٨١) وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان السيد جمال الدين وضع تقسيماً خماسياً مقبولاً للكلام يقوم على قسمة حاصرة للكلام في اللغة العربية. وكذلك ذهب إلى ان المصدر والفعل مشتق من المشتقات، وان الأصل هو المادة اللغوية. وقصد بالمادة اللغوية الحروف الأصول، فالحروف الثلاثة اصل الاشتقاق، والمصدر والفعل مشتقان منها. وان اصل المشتقات هو اسم

ابن جني الذي يتبنى مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال وان الإنسان هو الذي يوجد لها، أي ان مذهبهم الفقهية هي ما اثر في تفكيرهم النحوي فصبغته بصبغتها، في حين ان المحدثين كانوا مقلدين للقمامي في قضية إلغاء العامل فأبراهيم مصطفى دعا إلى استئصاله من النحو بينما دعا الدكتور احمد عبد الستار الجوارى إلى التخفيف من العامل لأنه يضر بفهم النحو ويتكلف في تفسير العلاقات النحوية.

٨- وجدت من خلال البحث ان أكثر النحاة المحدثين قد أفادوا من القمامي ولم يشيروا إلى ذلك مثل ما أفاده محمد براتق من المورث النحوي الكوفي دون الإشارة إليه لا من قريب ولا من بعيد نحو قوله: (ان اسم لا النافية للجنس) يكون معرباً في أحواله المختلفة بدلاً من القول انه مبن مرة ومعرب، وهذا قول الكوفيين في اسم لا النافية للجنس فهو معرب لديهم وفتحته فتحة إعراب، وكذلك قوله بان (المنادى) معرب في أحواله المختلفة وهذا أيضا قول الكوفيين، وكذلك فعل الدكتور شوقي ضيف في تحقيق كتاب الرد على النحاة الذي قدم فيه آراء لإصلاح النحو وتجديده وأعاد تنظيم الأبواب النحوية فأفاد من النحاة القمامي دون الإشارة نحو إلغاء العامل والتأويل والتقدير في نواصب الفعل المضارع والاشتغال والتحذير والإغراء وعن رافع الاسم بعد (إن وإذا) الشرطيتين، وحديثه عن إعراب اسم لا النافية للجنس في كل أحوالها، وإعراب المنصوب الثاني من أفعال ظن وأخواتها حالا. وكل هذا من آراء النحاة القمامي.

الهوامش

- ١- نزهة الالباء في طبقات الأدباء ٢١٣.
- ٢- الفهرست ٩٥.
- ٣- مقدمة في النحو ٤٢.
- ٤- في إصلاح النحو العربي ٢٣.
- ٥- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٦٧.
- ٦- ينظر: مدرسة الكوفة ٢٦٢.
- ٧- اللغة بين المعيارية الوصفية ٥٢.

وإلغاء بعض أبواب النحو وحذف العامل جملة وتفصيلاً، والتقليل من مظاهر التعليل والتأويل والتقدير مما لا يؤدي إلى تعقيد النحو وعدم فهمه. وإخراج المنطق القياسي من النحو. وبدأت هذه الدعوات بالظهور منذ بداية نشوء النحو وما رافقته من كتب مختصرة ومبسطة لتعليم التلاميذ، وقد أفاد المنهج الكوفي من عملية التيسير ونلمح فيه جانباً من جوانب التبسيط والتجديد بسبب عدم تمسكهم بالقواعد وعدم التقييد بالمنطق. وعليه كانت هذه النتائج:

- ١- إن محاولات التيسير هي جهود لبعض العلماء وجد بعضها أذن صاغية وبعضها لم يؤخذ.
- ٢- إن المذهب البصري كان فيه شيء من التيسير لكن النحاة لم يستطيعوا المجاهرة به لتمسكهم الشديد بالقواعد والمنطق لذا نجد آراءهم في التيسير لها ملامح عند نحاة الكوفة تم توظيفها بصورة صحيحة.
- ٣- إن المنهج الكوفي كان أقرب إلى طبيعة الدرس اللغوي وفيه الكثير من عوامل التيسير وهذا لم يكن خافياً على الدارسين.
- ٤- توظيف المصطلح النحوي في عملية تيسير النحو من بعض الدارسين المحدثين فيه شيء من الصحة وذلك ان المصطلح يقع على عاتقه تقليل المادة النحوية والأبواب وتيسير مهمة الدارس في الإعراب دون المساس في جوهر الموضوعات النحوية ولا التأثير على القواعد.
- ٥- ظهور الكتب المختصرة التي رافقت الكتب المطولة دليل لا نقاش عليه بان النحاة كافة (بصريين وكوفيين) كانوا قد اختلفوا بفكرة التيسير لكن اختلفوا في التطبيق.
- ٦- اخذ على علماء النحو انشغالهم بالعوامل والمعمولات وإهمالهم دراسة التركيب، أي إنهم انشغلوا بالإعراب في حين اهتم المحدثون بالدلالة وكان على رأسهم الدكتور مهدي المخزومي الذي حمل لواء التجديد وتيسير النحو في العراق.
- ٧- ان فكرة إلغاء العامل عند النحاة القمامي كابت مضاء جاءت من خلال مذهب الفقهي (الظاهري) الذي يرفض الأقيسة والتعليلات والتأويلات والتقدير، وكذلك

- ٨- الخصائص ١/١١٠.
- ٩- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية ٢٧٤.
- ١٠- المصدر نفسه ٢٧٥.
- ١١- البحث اللغوي عند الاصوليين ١٣.
- ١٢- البحث اللغوي عند الاصوليين ١٥.
- ١٣- في النحو العربي نقد وتوجيه ١٧.
- ١٤- إحياء النحو ٣٧-٣٨.
- ١٥- المصدر نفسه ٤٠.
- ١٦- ينظر: دراسات في اللغة والنحو ٩٤-٩٦.
- ١٧- مدرسة الكوفة ٤٠٠.
- ١٨- مدرسة البصرة النحوية ٤٢.
- ١٩- المصدر نفسه ١٤٢.
- ٢٠- الكتاب ٢/٣٢٨، وينظر: دراسات في اللغة والنحو ٩١.
- ٢١- دراسات في اللغة والنحو ٩١.
- ٢٢- الحدود ٣٨.
- ٢٣- طبقات فحول الشعراء ١١.
- ٢٤- مراتب النحويين ٦٣.
- ٢٥- الاقتراح ٤٦.
- ٢٦- لسان العرب: مادة (قاس) ٢/٢٤١.
- ٢٧- الاقتراح ٤٢.
- ٢٨- الخصائص ٢/٩٩.
- ٢٩- المدرسة البغدادية ٣٨١.
- ٣٠- النحو المنهجي ٣٢.
- ٣١- النحو العربي بناء ونقد منهجي ١٨.
- ٣٢- مراتب النحويين ٧٨.
- ٣٣- ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث ٣٢.
- ٣٤- الحيوان ٩١.
- ٣٥- ينظر: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ١٥.
- ٣٦- الاقتراح ١٩.
- ٣٧- البحث اللغوي عند العرب ١٢٤.
- ٣٨- سيبويه إمام النحاة ١٦٣-١٦٤.
- ٣٩- ينظر: الخليل بن احمد ٢٤٩.
- ٤٠- ينظر: دراسات في اللغة والنحو ٦٨.
- ٤١- الخصائص ١/١١٠.
- ٤٢- شرح الرضي على الكافية ١/٢٥.
- ٤٣- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه ١.
- ٤٤- الإيضاح ٦٩-٧٠.
- ٤٥- ينظر: أسرار العربية ٢٠٩.
- ٤٦- الكتاب ٤/٢٤١.
- ٤٧- ينظر: أسرار العربية ٢٤٢.
- ٤٨- من أسرار اللغة ٢٣٧.
- ٤٩- ينظر: دراسات في اللغة والنحو: ٦٩.
- ٥٠- ينظر: إحياء النحو ٧٨.
- ٥١- المصدر نفسه ٧٨.
- ٥٢- المصدر نفسه ٥٩.
- ٥٣- ينظر: تسهيل الفوائد ٧٥.
- ٥٤- مدرسة الكوفة ٢٧٨.
- ٥٥- في إصلاح النحو ٤٨.
- ٥٦- الرد على النحاة ٧٨.
- ٥٧- نحو التيسير ٣٧.
- ٥٨- ينظر: المدارس النحوية/خديجة الحديثي ٣٩٨.
- ٥٩- ينظر: الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ١٧٢.
- ٦٠- الدراسات اللغوية في العراق ١٤٧.
- ٦١- مجلة المعلم الجديد: ج/٣، مايس ١٩٥٠.
- ٦٢- الدراسات اللغوية في العراق ١٥٢.
- ٦٣- مدرسة الكوفة ٣٩٧.
- ٦٤- ينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو، الاخفش والكوفيين ١٧٧.
- ٦٥- نحو التيسير ٤٣.
- ٦٦- المصدر نفسه ٢٥.
- ٦٧- دلائل الإعجاز ٤٤-٤٥.
- ٦٨- ينظر: العربية معناها ومبناها ١٩١.
- ٦٩- ينظر: أصول النحو العربي ٢٤٠.
- ٧٠- اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٨٩.
- ٧١- ينظر: تجديد النحو المقدمة.
- ٧٢- في إصلاح النحو العربي ١٤٣.

- ٩- تجديد النحو: شوقي ضيف، القاهرة ١٩٥٦م.
- ١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٧م.
- ١١- تيسير العربية بين القديم والحديث: عبد الكريم خليفة، بيروت ١٩٧٨م.
- ١٢- الحدود: الرماني، تح: محمد ابو الفضل، دمشق ١٩٦١م.
- ١٣- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية: عائد كريم، رسالة ماجستير ١٩٨٥م.
- ١٤- الحيوان: الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٣٨م.
- ١٥- الخصائص: ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت ١٩٦٦م.
- ١٦- خطى متعثرة في طريق تجديد النحو، الأبخش والكوفيون: عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م.
- ١٧- الخليل بن احمد الفراهيدي، أعماله ومناهجه: مهدي المخزومي، دار الرشيد، بغداد ١٩٧٨م.
- ١٨- دراسات في اللغة والنحو: عبد الكاظم الياسري، النجف الأشرف ٢٠٠٦م.
- ١٩- الدراسات اللغوية في العراق: عبد الجبار جعفر القزاز، بغداد ١٩٨١م.
- ٢٠- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، صححه: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ١٩٧٨م.
- ٢١- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٧م.
- ٢٢- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، مصر ١٩٧٦م.
- ٢٣- سيد النخيل المقفى: المقفى، المكتبة المختصة، النجف الأشرف ١٤١٨هـ.
- ٢٤- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي، مصر، القاهرة، ١٩٥٢.
- ٢٥- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تح:

- ٧٣- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ١١٩.
- ٧٤- تجديد النحو ٢٣.
- ٧٥- نحو التيسير ٧.
- ٧٦- المصدر نفسه ١٨.
- ٧٧- ينظر: الكتاب ١/١٢.
- ٧٨- دراسات في اللغة والنحو ٥٣.
- ٧٩- منهم إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي.
- ٨٠- منهم تمام حسان وفاضل الساقى.
- ٨١- ينظر: سيد النخيل المقفى ٢٠٢، ودراسات في اللغة والنحو ٥٤.
- ٨٢- البحث اللغوي عند الأصوليين ٩٤.
- ٨٣- ينظر: العربية معناها ومبناها ١٦٨.
- ٨٤- النحو المعقول ٩-٣١.
- ٨٥- مجلة المجمع العلمي العراقي ج/٢، السنة الثانية ١٩٥١.
- ٨٦- ينظر: دراسات في اللغة والنحو ٨٨.
- ٨٧- النحو الجديد ١٣١-١٣٢.
- ٨٨- ينظر: دراسات في اللغة والنحو ٨٣-٩٦.

المصادر

- ١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبعة النهضة، بغداد ١٩٦٥م.
- ٢- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٩م.
- ٣- أصول النحو العربي: سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت.
- ٤- الاقتراح: السيوطي، سوريا ١٩٥٨م.
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابو البركات الانباري، تح: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، ط ٢/١٩٦١م.
- ٦- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تح: مازن المبارك، بيروت ١٩٧٥م.
- ٧- البحث اللغوي عند العرب: احمد مختار عمر، مصر ١٩٧١م.
- ٨- البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٠م.

- ٤٣- نحو التيسير: احمد عبد الستار الجواري، العراق، بغداد ١٩٧٢م.
- ٤٤- النحو الجديد: عبد المتعال الصعيدي، مصر ١٩٦٥م.
- ٤٥- النحو العربي بناء ونقد منهجي: إبراهيم السامرائي، بيروت ١٩٦٨م.
- ٤٦- النحو المعقول: محمد كامل حسين، القاهرة، مصر ١٩٦٥م.
- ٤٧- النحو المنهجي: محمد احمد براتق، القاهرة ١٩٥٩م.
- ٤٨- نزهة الالباء: كمال الدين الانباري، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر.
- محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر ١٩٧٤م.
- ٢٦- الفراء ومذهبه في اللغة والنحو: احمد مكي الأنصاري، بغداد ١٩٨٠م.
- ٢٧- في إصلاح النحو العربي: عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت ١٩٨٥م.
- ٢٨- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- ٢٩- الفهرست: ابن النديم، تح: رضا تجدد، طهران، مطبعة دانشگاه ١٩٧١م.
- ٣٠- الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢/ ١٩٧٧م.
- ٣١- لسان العرب: ابن منظور، بيروت ١٩٤٢م.
- ٣٢- اللغة بين المعيارية الوصفية: تمام حسان، القاهرة ١٩٥٣م.
- ٣٣- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- ٣٤- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، مصر ١٩٦٦م.
- ٣٥- مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، بغداد ١٩٦٨م.
- ٣٦- مدرسة البغدادية: محمود حسني، بغداد ١٩٨٦م.
- ٣٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مطبعة مطصفي ألبابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨م.
- ٣٨- المدارس النحوية: خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨٠م.
- ٣٩- مراتب النحويين: ابو الطيب اللغوي، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٨م.
- ٤٠- المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه: غالب المطلبي، دار الرشيد، العراق ١٩٨٢م.
- ٤١- مقدمة في النحو: خلف الأحمر، دمشق ١٩٦١م.
- ٤٢- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط/٥، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥م.